

يا لجان الأهل: لا تغطوا أرباح المدارس!

إذا كانت أقساط المدارس الخاصة ترتفع بها يفوق قدرات الأهالي، وهي مرشحة للزيادة مع تطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب آخر كانون الأول، فإن لجان الأهل مطالبة بأن لا تكون غطاءً للأرباح غير المشروعة للمدارس

في غياب رقيب رسمي يحدّد الزيادات على الأقساط المدرسية واليات قضائية فاعلة للمحاسبة، فإنّ تحليلاً لميزانيات حقيقية لبعض المدارس الخاصة غير المجانية، التي قانوناً لا تبغي الربح، وبالتالي فهي معفاة من الضرائب و TVA، يكشف بعضاً من طرق الربح الخارجة عن القانون، والأساليب المتلوية للمدارس لجني أموال طائلة بطرق شتى. هذه المعلومات هي في عهدة لجان الأهل وأولياء التلامذة للتحقق منها علمياً، لا سيما أنهم يجرون في هذه الأثناء انتخاباتهم في معظم المدارس. هذه الأموال هي حق لهم، فهل يضطلعون بدورهم الذي يمنحهم إياه القانون لاستعادتها؟

موازنة ثانوية خالد بن الوليد نموذجاً

ثانوية خالد بن الوليد التابعة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية لا تغرد خارج السرب. فموازنتها لعام 2013 - 2014 تكشف أن هناك 400 ساعة أسبوعياً يدفع الأهل تكلفتها وهي غير موجودة في حصص التعليم بل في جداول الموازنة. كيف ذلك؟ مراجعة الموازنة تشير إلى أنّ عدد طلاب الثانوية أكثر بقليل من 500 تلميذ ومتوسط قسطها يبلغ 6,5 مليون ليرة، وعدد الساعات الأسبوعية المعتمدة في المدرسة هي 40 ساعة تدريس كحد أقصى، فيما يبلغ إجمالي عدد الشعب 27 ومتوسط عدد التلامذة

في الشعبة الواحدة 19 تلميذاً، ومتوسط عدد التلامذة على عدد الأساتذة هو 7 تلامذة لكل أستاذ. وبالتالي، فإنّ جمع عدد ساعات التدريس القصوى المحددة في جداول الرواتب للمعلمين والأساتذة على أساس الدرجات والساعات الإضافية وساعات المعلمين المتعاقدين يكشف أن هناك 1480 ساعة تدريس فعلية يقدمها المعلمون والأساتذة في المرحلتين المتوسطة والثانوية، فيما ساعات التدريس القصوى التي تستوعبها الشعب مجتمعة 1080 ساعة. وبفارق هذه الساعات الـ 400 يدفع الأهل رواتب 16 معلماً وأستاذاً إضافياً لا وجود لساعات تعليم فعلية لهم، ما يرتب زيادة إضافية على نفقات رواتب وأجور المعلمين

في الملاك والتعاقد بقيمة 22% على القيمة الحقيقية، أي أن الموازنة تضع كلفة إضافية على نفقات الرواتب والأجور بقيمة 22% أو ما يعادل 420 مليون ليرة فقط من الرواتب والأجور. أما في النفقات من غير الرواتب والأجور، فيتبين على سبيل المثال أن كلفة التأمين هي 15 مليون ليرة في السنة، والمعروف أن تعرفة التأمين تراوح بين 8 و 15 الف ليرة للتلميذ، أي أن الكلفة هنا لا تتجاوز، بالحد الأقصى، نصف التكلفة المحددة في الموازنة. وتوازي تكلفة التدفئة في الموازنة 20 مليون ليرة وهي في الواقع غير متوفرة في الصفوف في المدارس الساحلية. ويمكن لأي شخص تقدير الباقي من بنود

أرقام الضمان تكشف تزوير موازنة المدرسة الأنطونية

في الموازنة، تصرّح المدرسة بأن لديها 49 موظفاً خاضعاً لقانون العمل، أي أنهم مسجلون في الضمان في كل أجزائه (23,5% من مجموع الرواتب فقط 2% يغطيها الموظف عن قسم المرض والأمومة). كذلك تعلن أنّ لديها 158 معلماً في الملاك هم أيضاً مسجلون بفرع المرض والأمومة (9% يغطي المعلم 2% منها). تشير الأرقام التي وردتنا من الضمان للعام 2013 - 2014 إلى أنّ عدد المعلمين المسجلين هو 130 معلماً، فيما يبلغ عدد الموظفين الإداريين 35 فقط. وبالتالي فإنّ الأهل يدفعون بدلات رواتب وأجور لـ 28 معلماً و 14 موظفاً إضافيين. الرواتب والأجور المصرح عنها للضمان عن قسم المرض والأمومة (9%) للمعلمين في الملاك هي 195,7 مليون ليرة شهرياً أي 2,348 مليار سنوياً عن الرواتب، وليس 3,078 مليار ليرة، كما هو وارد في الموازنة، أي بفارق 703 مليون ليرة. أما الرواتب والأجور للموظفين

في متابعة لمقال سابق عن «المبالغ في أرقام الموازنات: مدرسة الآباء الأنطونيين نموذجاً» والتي كشفت فيها «الأخبار» موازنة المدرسة وحجم المبالغ فيها، وردتنا من مصادر موثوقة بعض الأرقام التي تشير إلى أرباح

عدد المعلمين المصرح عنهم للضمان الاجتماعي هو 130 معلماً وليس 158 معلماً كما ورد في الموازنة

نتيجة عن تزيف أعداد المعلمين والموظفين المصرح عنهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال المدرسة. وهنا نشير إلى أن الأرقام الواردة في الموازنة والتي يدفع الأهل الأقساط بنتيجتها تتجاوز الأرقام الفعلية المصرح عنها للضمان.

الأهالي في المدرسة الأنطونية يطالبون بحسم الزيادات السابقة (أرشيف)

انتفاضة الأهالي في «الأنطونية»

نحو 312 عائلة و 670 تلميذاً في مدرسة الآباء الأنطونيين في بعيدا تحركوا بعد إبلاغ إدارة المدرسة لهم بفرض زيادة على الأقساط تبلغ مليونين و 100 ألف ليرة. ففي اجتماع عقد في 27 تشرين الأول الماضي، أخبر رئيس المدرسة الأب جورج صدقة الأهل أن الزيادة ستكون 37%، ولما أبدوا رفضهم أتاهم الجواب، بحسب مصادر الأهل: «اللي مش قادر يدفع يشيل ولادو من المدرسة». وكانت الخطوة الأولى أن قرر الأهالي التحرك وتوقيع عريضة رفعوها إلى رئيس المدرسة، وأعلنوا أنهم ينتظرون رده لتحديد الخطوات التصعيدية المقبلة. وفي العريضة، يناشد الأهالي تطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46 وإعطاء كل ذي حق حقه وعدم تقسيطه، باعتبار أنه تم أخذ احتياطات للسلسلة منذ خمس سنوات. كذلك يطلبون تطبيق

القوانين 96/515 و 81/11 والمرسوم 4564 بتاريخ 12 كانون الأول 1981 والاستشارة 75 بتاريخ 2015/1/27، والتي تعطي للأهل حق مراقبة ودرس الموازنات والتدقيق فيها والتدقيق في قطع الحساب وكشف المستندات المالية. ويذكر الأهالي أنهم في السنوات العشر الماضية تكبدوا زيادة على الأقساط تحت عنوان غلاء المعيشة تارة ومن دون أي عنوان تارة أخرى، علماً بأن الزيادات كانت تتم بعد قيامهم بالتسجيل للعام الدراسي المقبل، في الفترة الزمنية المحددة من قبل الإدارة وبشكل مفاجئ، وبعد منتصف العام الدراسي ومن دون علم مسبق منهم. الأهالي لم يكتفوا برفض أي زيادة على الأقساط بل يطالبون بحسم قيمة نسبة الزيادات السابقة التي لم تكن مبررة بأي وجه وبأي قانون.

(على الموقع: عريضة الأهالي)

